كلمة السيد / فيصل على عبد الوهاب المطوع

توطين الاستثمار داخل الكويت

مما لا شك فيه أن توطين الاستثمار بالكويت يحتاج إلى مجموعة من العناصر الواجب توافرها في النظام الاقتصادي، خاصة في الوقت الحالي، والذي يعاني فيها القطاع الخاص من ظروف حرجة للغاية، غير أن قيام القطاع الخاص بالدور المأمول به، يلزمه توافر عدد من العناصر الحاكمة، والتي من شأنها أن تفعل دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل التوجيهات الأميرية السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري، وهو الهدف الذي ولابد أن يلعب فيه القطاع الخاص الدور الأكبر في تنفيذ خطط التنمية، ومن هذه العناصر :

أولا: توافر الفرص الاستثمارية ودعم القطاع الخاص

أن تعمل الحكومة الكويتية على توفير الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص، عن طريق التنفيذ الجاد والمبرمج زمنياً للمشاريع التنموية التي يتعطش لها الاقتصاد الكويتي وطال انتظارها،وكذلك التوجه الفوري إلى الخصخصة والتخلي عن الاحتكار الحكومي ودعم آليات السوق الحر. إذ أن العمل بآليات السوق الحر، يعد من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، ولذلك فإن تفعيل قانون الخصخصة أصبح أمراً ملحاً، ليعطي فرصة للقطاع الخاص ليباشر العمل في العديد من المجالات التي تحتكرها الدولة حالياً، مثل القطاع النفطي وقطاعات الكهرباء والموانئ والاتصالات الأرضية وغيرها من القطاعات. إن إلغاء احتكار الدولة لتلك الخدمات من شأنه أن يخلق الفرص الاستثمارية الكبيرة التي يحتاجها القطاع الخاص ليعمل، وكذلك يخلق سوقاً تنافسية يستطيع المواطن أن يحصل من خلالها على المنتج الأفضل بالسعر الأقل. كما إن إطلاق يد القطاع الخاص للعمل في تلك المجالات المذكورة أعلاه، من شأنه أن يسهم في علاج بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني.

لقد كان للأزمة المالية العالمية آثاراً سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وسوق الكويت للأوراق المالية بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى تعثر الكثير من وحدات هذا القطاع. ومن المعلوم أن الدولة لم تعر أي انتباه يذكر للمشاكل الاقتصادية بشكل عام، وتداعيات الأزمة المالية العالمية بشكل خاص، مما أدى إلى تفاقم هذه المشاكل في الاقتصاد الوطني، وفقط لتوضيح ما قامت به بعض دول العالم لمواجهة الأزمة المالية العالمية نرفق الجدول التالي:

خطة الإنقاذ المالي الأميركية	819 مليار دولار أمريكي
خطة الاستقرار البريطانية	300 مليار جنيه إسترليني
خطة الإنقاذ الألمانية	530 مليار يورو
الخطة الاقتصادية اليابانية	310 مليار دولار أمريكي
خطة الإنعاش الاقتصادي الفرنسية	386 مليار يورو

هذا وقد قدر صندوق النقد الدولي إجمالي المبالغ التي خصصتها دول مجموعة العشرين لدعم القطاع المالي والقطاعات الأخرى لتفادي آثار الأزمة المالية العالمية، إلى ما يقارب **12 تريليون دولار أمريكي.** إضافة إلى ذلك، فقد قامت هذه الدول بتنفيذ حزمة من السياسات الاقتصادية التحفيزية والتي كان لها عدة مرتكزات رئيسية، أهمها دعم القطاع المالي والمصرفي بتدخل حكومي مباشر سليم، دعم أداء دوره في التمويل، فضلاً عن دعم شركات القطاع الخاص بأساليب عدة. كما تم استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية وعلى رأسها تخفيض سعر الفائدة، والذي تم تخفيضه في أغلب تلك الدول إلى ما دون مستوى 1%، وذلك لتخفيض كلفة الاقتراض مما يشجع على زيادة الاستثمارات بهدف رفع الطلب وتحريك العجلة الاقتصادية، وقد أسفرت تلك السياسات بالفعل في التخفيف بشكل كبير من آثار هذه الأزمة وعودة النشاط الاقتصادي.

ثانياً : تواجد مؤسسات مالية قوية وقادرة على الاستفادة من الفرص الاستثمارية

الواقع أن القطاع الخاص الكويتي لا تنقصه المقدرة ولا الرغبة في أن يقوم بدوره الفعال والمطلوب في النظام الاقتصادي الكويتي، غير أن الهيكلة الاقتصادية الحالية في الكويت لا تسمح لهذا القطاع بالعمل بالداخل، فهو يحتاج إلى توفير البيئة الاقتصادية والتشريعية الرحبة ليقوم بهذا الدور، ومن المؤسف أن تتسبب ندرة الفرص الاستثمارية في وطننا الحبيب في دفع رؤوس الأموال الوطنية إلى الهجرة بحثاً عن فرص استثمارية في وقت يمر فيه الاقتصاد الوطني بأزمة طاحنة، ويوضح الجدول التالي حجم الأموال الخارجة :

إجمالي الاستثمارات الصادرة من الدول العربية (مليون دولار أمريكي)

	2008	2009	2010	2011	معدل التغير 2011/2010
العالم	1,969,336.0	1,175,108.4	1,451,364.7	1,694,396.1	**16.7%**
دول الخليج	**34,271.9**	**15,014.3**	**14,196.0**	**21,824.8**	**53.7%**
الكويت	**9,090.6**	**8,581.8**	**5,065.3**	**8,711.5**	**72.0%**
النسبة إلى دول الخليج %	**26.5%**	**57.2%**	**35.7%**	**39.9%**	

Source: UNCTAD, UNCTADstat

ثالثاً : قضية التمويل وإعادة جدولة الديون

لا شك أن قضية التمويل من المسائل الرئيسية الواجب تشجيعها وربما دعمها، إذ أن العديد من شركات القطاع الخاص تعاني من مشاكل في التمويل، وسبب ذلك هو توقف القطاع المصرفي عن تمويل الشركات بشكل عام، والاستثمارية على وجه الخصوص بسبب تدهور قيم الأصول الضامنة لهذه القروض. لقد قامت الكثير من الدول بدعم عدد من القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها القطاعين المالي والمصرفي، إذ قامت بعض هذه الحكومات بإعادة شراء الديون المتعثرة من المصارف، كأحد الإجراءات الأساسية التي تضمنتها خطط الإنعاش والإنقاذ الاقتصادية بعد اشتداد حدة الأزمة المالية العالمية، ومن ثم قامت هذه الحكومات بإعادة بيع الأصول الضامنة لهذه القروض بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعارها على إثر عودة الثقة للنظام الاقتصادي، وبذلك حققت منفعة من جهتين، فمن ناحية دعمت القطاع المصرفي ومكنته من الاستمرار في أداء دوره الحيوي في تمويل الاستثمار، ومن جهة أخرى حققت أرباحاً للمال العام. بينما قامت حكومات أخرى بإعادة جدولة الديون على فترات سماح تمتد لخمس سنوات أو أكثر، تسمح للشركات من خلالها باستعادة عافيتها ككيانات اقتصادية منتجة تسهم في الدخل القومي وتشغيل العمالة الوطنية. **وقد واكبت عمليات إعادة شراء الديون وجدولتها تخفيضات غير مسبوقة في سعر الفائدة في الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية**، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار نظراً للعلاقة العكسية بين سعر الفائدة المرتفع والاستثمار، فالمطلوب من حكومة الكويت أن تواكب تلك الإجراءات بإعادة جدولة الديون المصرفية المتعثرة لفترة معقولة كخمس سنوات على سبيل المثال، إضافة إلى تنفيذ تخفيضات ملموسة في أسعار الفوائد ، يكون من شأنها دعم الاستثمار كأحد الأدوات الرئيسية التي ستسهم في تشجيع وتوطين الاستثمار الوطني في دولة الكويت.

رابعاً : الإصلاح القانوني والتشريعي

هناك حاجة ملحة لتعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية لإجراء تعديلات جذرية، في قوانين لا تصلح لمواكبة مناخ الحرية الاقتصادية وتمثل عائقاً في طريقه، مثل قوانين الرهن العقاري والبناء والتشغيل والتحويل (B.O.T)، والاهتمام بتعديل قانون الإفلاس والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال (Chapter 11)، حيث يتم توفير فرصة للشركات المتعثرة لفترة معقولة لإعادة ترتيب أوضاعها، على أن يتم تطبيق الإفلاس على من يفشل في توفيق أوضاعه بعد تلك الفترة.

خامساً : محاربة البيروقراطية الحكومية المزمنة

لا شك أن البيروقراطية الحكومية تعتبر من أكبر العقبات التي تعترض تنفيذ وتفعيل خطة التنمية بالكويت، حيث تلعب متطلبات الدورة المستندية الطويلة والمعقدة دوراً سلبياً ومؤثراً في تنفيذ الخطط، ومن المستغرب أن العديد من المسئولين الحكوميين اشتكوا من البيروقراطية في أجهزتهم، دون أن يمدوا يد الإصلاح في هذا الجهاز المتردي.

وفي الختام، إننا لنأمل أن يتم تلافي تلك السلبيات بأسرع ما يمكن، والتي أسفرت عن هجرة رؤوس الأموال الوطنية لتدعم اقتصادات دول أخرى بدل أن تقوم بالدور المأمول في تنمية الوطن.

والله والموفق.....،،

فيصل علي المطوع

شركة بيان للاستثمار